طالب بضرورة تفعيل الأدوات الدستورية للنواب والتدرج في استخدامها من أجل حل هذه المشاكل

المطر: الحكومة لا تعير اهتماماً بالشأن البيئي .. واللجنة تمد يد التعاون معها

أكد رئيس لجنة شؤون البيئة د. حمد المطر أن الكويت تعاني بيئياً وأن حجم التلوث كبير، معتبراً أن الحكومة غير مهتمة بهذا الملف المهم أو إيجاد حلول للمشاكل البيئية العالقة.

وقال المطر في لقاء مع برنامج "نبض اللجان" بتلفزيون المجلس إن اللجنة عقدت في دور الانعقاد الماضي أكثر من 23 اجتماعاً وناقشت خلالها العديد من المواضيع ومنها الاقتراحات بقوانين والاقتراحات برغبة.

وأضاف إن اللجنة استمرت على هذا النهج وعقدت اجتماعين في دور الانعقاد الحالي ومستمرة لاستكمال خطتها التي رسمت منذ أول اجتماع لها بالاتفاق مع المكتب الفني للجنة، لافتا إلى أنه بداية من الأسبوع المقبل سوف تستمر اللجنة في الاجتماع مع الجهات ذات الصلة. وأكد المطر أن الكويت تعاني بيئياً وأن هناك تلوثاً كبيراً بالكويت، معتبراً أن الحكومة لا تعير اهتماما بهذا الملف المهم وهو الوضع البيئي الذي لا يرى بالعين المجردة.

وطالب المطر بضرورة تفعيل الأدوات الدستورية للنواب والتدرج في استخدامها من أجل حل المشاكل البيئية نظراً لخطورة التلوث البيئي على صحة الجميع.

حمد المطر

ولفت إلى أنه وجه سؤالاً برلمانيا حينما كان رئيساً للجنة البيئية في مجلس 2012 عن عدد مصابي السرطان موزعاً توزيعاً جغرافياً حسب المناطق الصحية، وإلى الآن لم يصل إليه رد على هذا السؤال.

وقال المطر إن أي وزير قادم أو نائب رئيس الوزراء، رئيس المجلس الأعلى للبيئة سوف يوجه له هذا السؤال، متسائلاً لماذا لا تتسم الحكومة بالشفافية وأن تفصح عن حالات السرطان المكتشفة وفقاً للمناطق.

وطالب بتشكيل لجان تحقيق في شأن التلوث البيئي وبخاصة جون الكويت، لأن الحكومة لم تدرج الوضع البيئي ضمن برنامج عملها الذي لم يتضمن المشاكل البيئية ووضع آليات لحلها.

ورأى المطر أن أداء نقطة الارتباط المركزية التي يمنحها المجتمع الدولي 3 مليارات دولار وأداءها لا يتجاوز الـ5% بسبب اختيار الحكومة مسؤولين عن نقطة الارتباط ليسوا متخصصين.

وأشار إلى أن التلوث يخلق العديد من المشكلات ومن أمثلة هذا التلوث تلوث البحر والهواء والتربة وأن جون الكويت يئن بأيد حكومية لأن الصرف الصحي يلقى بالبحر منذ 50 عاماً وهذا يؤدي إلى تسمم الأسماك ونفوقها ويؤثر تأثيراً سلبياً على صحة الإنسان.

ولفت إلى أنه في دور الانعقاد الماضي نجحت اللجنة في إلزام الحكومة بوضع وحدة معالجة مركزية في نهاية المجارير، وهذا ما سيؤدي إلى حل الكثير من مشاكل جون الكويت.

وأكد المطر أن الكويت ليست غنية بالمياه ورغم ذلك فإن لديها مخزون مياه كبيرا.

وقال إنه إن لم يكن هناك حل للمشاكل البيئية من خلال الاجتماعات التي تعقدها اللجنة أو حتى الردود على الأسئلة في هذا الشأن سيتم تفعيل الأدوات الدستورية للنائب لان الأمر يهم صحة المواطن والمقيم.

وأكد أن الاشتراطات البيئية ليست عائقا أمام المدنية والحضارة والتطور بل التعامل بشفافية مع تلك الاشتراطات يتماشى مع هذا التطور مادام هذا التطور لن يضر البيئة ولن يوقف التنمية.

وشدد على ضرورة الاستفادة من الكفاءات الوطنية الخبراء في المجال البيئي في جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب والهيئة العامة للبيئة ومعهد الأبحاث العلمية وغيرها.

وأوضح المطر أن عدد حالات السرطان في الكويت في تزايد، مؤكداً أهمية مراقبة جودة المياه لأن تلوثها يضر بصحة بالإنسان جراء تلوث وتسمم ونفوق الأسماك.

واعتبر أن حل مشاكل الكويت البيئية أمر في غاية السهولة عن طريق اعتراف الحكومة بوجود المشاكل البيئية والشفافية في التعامل.

وأكد أهمية الطاقة المتجددة ولكن الأهم هو تنويع مصادر الدخل عبر تعزيز القطاع النفطي وذلك بإقامة مصانع للبتروكيماويات بشكل موسع مع الحفاظ على البيئة، معتبراً أن إقامة المشاريع النفطية ليست مشكلة طالما تم الحفاظ على الاشتراطات البيئية.

أكد أنه تقدم مع 18 نائبا بطلب تشكيل لجنة تحقيق برلمانية في القضية

خليل الصالح: «النصب العقاري» لن تمر مرور الكرام وسينال كل متسبب جزاءه

طالب النائب خليل الصالح الحكومة والمجلس بمساندة الطلب المقدم لتشكيل لجنة برلمانية للتحقيق في قضية النصب العقاري لمعرفة المتسببين والجناة الحقيقيين، بعد أن تعرض عدد من المواطنين لعمليات النصب من قبل عدة شركات.

وأوضح الصالح في تصريح صحافي أنه تقدم مع 18 نائبا بطلب تشكيل لجنة تحقيق برلمانية وفقاً للمادة 114 من الدستور، مشددا على أن قضية النصب العقاري لن تمر مرور الكرام وسينال كل متسبب جزاءه مهما كان منصبه.

وشدد الصالح على أن محاسبة المتسببين في الإضرار بالمواطنين مطلب مستحق «ويبقى تعويض المتضررين أولوية سنعمل عليها بكل قوة لجبر ضرر العوائل والأسر التي فقدت أموالها في قضية النصب العقاري».

خليل الصالح

وأشار إلى ان مشاركته في تقديم طلب تشكيل لجنة التحقيق جاء انطلاقا من المسؤولية الملقاة على عاتقه وبرا بقسمه، لا سيما بعد أن ذكرت محكمة الاستئناف في حيثيات حكمها غياب دور وزارة التجارة في الرقابة الحقيقية على شركات التسويق العقاري مما أدى إلى استنزاف ثروات المواطنين والمقيمين والاستيلاء على مدخراتهم.

وقال الصالح إنه يسعى من خلال طلب تشكيل لجنة التحقيق إلى الوقوف على حقيقة أسباب وقوع المواطنين ضحايا لشركات النصب العقاري وتحديد كل الجهات المسؤولة عن هذه الكارثة بشكل مباشر أوغير مباشر سواء كانت وزارة التجارة أو المالية أو الداخلية أوغيرها من الجهات التابعة للسلطة التنفيذية، وكذلك الاشخاص المتسببين في هذه القضية.

لضمان تحقيق تطلعات وآمال الشباب

«شؤون الشباب»: توافق بشأن تعديل قانون الرياضة بما يوائم المواثيق الدولية

جانب من اجتماع لجنة شؤون الشباب البرلمانية

عقدت لجنة شؤون الشباب والرياضة اجتماعها أمس لمناقشة قانون الاستثمار الرياضي والاحتراف الكامل وتعديل قوانين رقم 87 لسنة 2017 و97 لسنة 2015 بشأن الرياضة وإنشاء الهيئة العامة للرياضة.

وكشف مقرر اللجنة النائب مبارك العجمي في تصريح صحفي عقب اجتماع اللجنة عن توافق بشأن تعديل القوانين المشار إليها بما يتواءم مع تطلعات وآمال الشباب الرياضي الكويتي، والقوانين والمواثيق الدولية.

وأضاف إنه تم التأكيد خلال الاجتماع على شمول قانون الاحتراف الرياضي على الإداريين والمدربين والحكام، معربا عن أمله في أن تقر هذه التعديلات لتكون الانطلاقة الحقيقية للرياضيين الكويتيين.

وحضر الاجتماع ممثلون عن الهيئة العامة للشباب واللجنة الأولمبية الكويتية.

«الشؤون المالية»: التصويت على تعديلات «المركزي» والبت في «تنظيم التأمين» الأسبوع المقبل

جانب من اجتماع اللجنة المالية البرلمانية

عقدت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية اجتماعها أمس لمناقشة الاقتراحين بقانونين بتعديل أحكام القانون رقم "32" لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية، والاقتراح بقانون في شأن وحدة تنظيم التأمين.

وقال رئيس اللجنة النائب احمد الحمد في تصريح صحفي عقب الاجتماع إن تعديل قانون النقد وبنك الكويت المركزي، يهدف إلى إضافة بند الرقابة المسبقة لديوان المحاسبة على بنك الكويت المركزي.

وأوضح الحمد أن هناك اقتراحين نيابيين مقدمين بهذا الشأن الأول مقدم من النائب مبارك العرو، والثاني مقدم من النواب د. عبد العزيز الصقعبي وبدر الحميدي ومهلهل المضف وأسامة الشاهين ود. حمد المطر.

وذكر الحمد إن اللجنة رأت إجراء بعض التعديلات على القانون وسيتم التصويت عليها في اجتماع اللجنة الأسبوع المقبل.

وبشأن الاقتراح الخاص بتنظيم التأمين قال الحمد إنه تمت مناقشة الاقتراح بقانون مع المسؤولين في الوحدة، وقررت اللجنة تأجيل البت في الاقتراح إلى الأسبوع المقبل لمزيد من الدراسة.

وبين الحمد أن الاجتماع تم بحضور محافظ البنك المركزي وممثلين عن ديوان المحاسبة ورئيس ونائب رئيس وحدة تنظيم التأمين.

مهلهل المضف لخليفة حمادة: هل توجد دراسة أو إحصائية لديكم تبين نسبة قياس التضخم؟

مهلهل المضف

وجه النائب مهلهل المضف سؤالا إلى وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة، عن وجود دراسة أو إحصائية لدى الوزارة تبين نسبة قياس التضخم.

ونص السؤال على ما يلي:

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

-1 هل توجد دراسة أو إحصائية لديكم تبين نسبة قياس التضخم وأسس المعاملات المالية في هذا الشأن؟ وهل سوف تعاني دولة الكويت من إشكالات التضخم أيا كان نوعها؟

-2 ما آخر إحصائية صادرة من الوزارة تظهر بيانات الناتج المحلي؟

-3 آخر 3 تقارير صادرة من إدارة الاقتصاد الكلي في الوزارة، مع تزويدي بكشف يبين فيه عدد مرات كل تقرير خلال السنة الواحدة وتاريخها وملخص عنها.

-4 هل طلبتم من إدارة الإحصاء المركزية إصدار أي تقارير مالية أو إجراء أي حسابات في هذا الشأن خلال السنوات الثلاث الأخيرة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بصورة ضوئية عنها.

الغريب لإنشاء إدارة تقييم وتطوير المدن في المحافظات كافة

يوسف الغريب

أعلن النائب يوسف الغريب عن تقدمه باقتراح برغبة في شأن إنشاء إدارة تقييم وتطوير المدن في كل محافظة تابعة لوزارة الأشغال العامة' جاء في مقدمته ما يلي:

فقد تبين لنا إهمال المناطق السكنية من دون وجود إدارة تعمل على تقييم المدن من الناحية الجمالية والخدماتية وأن أي اقتراح تقدم لتطوير المناطق السكنية فإن أهالي تلك المناطق هم من يسعون في عمل تلك الاقتراحات من خلال بلدية الكويت، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

إنشاء إدارة تقييم وتطوير المدن في كل محافظة من محافظات الكويت، وتكون تابعة لوزارة الأشغال العامة، وتتحدد مسؤوليتها في الآتي:

1 - دراسة المناطق السكنية كل (5) سنوات وتقييم المباني الحكومية والطرق والخدمات العامة مقارنة بنسبة السكان.

2 - العمل على تطوير المناطق السكنية من الناحية الجمالية والخدماتية.